

ليبيا والإنزلاق الأمني: واقع وسيناريوهات

زاوشي صورية

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر - 3-

ملخص:

أفرزت الانتفاضة الشعبية الليبية (17 فبراير 2011) انفلاتا أمنيا شبه كامل، بداية من سقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام واستيلاء الشعب على مخازن السلاح، وصولا إلى تدمير المعسكرات والإدارات الأمنية إلى جانب الانهيار الكامل للجيش والشرطة والأجهزة المخبرية. أدت هذه الظروف وأخرى، إلى تحول الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانتشار مختلف أنواع الجريمة المنظمة، على رأسها انتشار الأسلحة والتجارة بها، بالإضافة إلى توسع نطاقات التهديدات الأمنية الجديدة، ليس فقط على المستوى القومي الليبي، بل وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

Abstract :

It produced a popular uprising Libya (February 17, 2011) a security uncontrollable almost complete, the beginning of the fall of costly security battalions to protect the system and grab people's arms stores, leading to the destruction of the camps and security departments as well as the complete collapse of the army and police and Intelligence devices. And because of all these circumstances and the other, the Libyan land turned into a transit zone and the spread of various types of organized crime, especially Weapons proliferation and trades it, in addition to the expansion of new security threats ranges, not only on the Libyan national level, and even at the regional level and international level.

رغم إسقاط النظام الإستبدادي السابق الذي عمر فيه معمر القذافي طيلة أربعة عقود من الزمن، ما زالت ليبيا عاجزة عن تحقيق الإستقرار الأمني والتوافق السياسي والسلم الإجتماعي، الذي يسمح بالمرور من مرحلة الإنتقال الديمقراطي إلى ما يعرف بمرحلة الرسوخ الديمقراطي، أو الديمقراطية الشاملة للبلاد، فمازلت الجمهورية الليبية تنتقل بين الأزمات من الواحدة إلى الأخرى، منذ انتخابات المؤتمر الوطني العام صيف 2012، والصراع الذي نشأ بين أكبر كتلتين سياسيتين، وهما جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم من المستقلين، وتحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل. فكل هذه المعطيات وأخرى، رسمت من ليبيا خريطة لتشرذم أمني وجعلت واقعها أمام إنفلات وإنزلاق أمني في مختلف مستوياته، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة أجندة وتفعيل الأمن الليبي.

و هذا ما سنحاول دراسته من خلال طرحنا الإشكالية التالية:

إلى أي مدى بات الواقع الليبي الصراعى الأيديولوجي - النزاعي المسلح، يهدد أمن واستقرار الدولة ويدفع بعجلة الإنزلاق الأمني والتخوف من الوقوع أمام إقتال أهلي شامل؟

و هذا الإشكال يتطلب طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي تمثل التركيبة الأساسية للتقصي حول مشكلة الدراسة وهي:

1. ما طبيعة السياسة التي خلقها وخلفها العقيد معمر القذافي طوال فترة حكمه؟
2. ما طبيعة وأبعاد الأزمة الأمنية التي جاءت بها انتفاضة 17 فبراير؟
3. كيف رسمت مختلف التهديدات والفواعل للأمنية خريطة التشرذم الأمني الليبي؟
4. ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور الأزمة الليبية في ظل كل هذه المتغيرات؟

وفي هذا الإطار، اتبعنا مقاربتين وذلك من خلال التركيز على:

أ. المنهج الإستقرائي: وذلك من خلال استقراء الأسباب السياسية والتاريخية لنشوب الأزمة الليبية في شقيها، الثوري لإسقاط القذافي، والمابعد القذافي، من خلال مختلف تطورات ومفاعلات الأزمة وحدودها، وكذلك استقراء الوقائع من أجل رسم صور وسيناريوهات مستقبلية.

ب. المنهج التاريخي: الذي استخدمناه كمنهج مساعد لرصد وتتبع التطورات التاريخية التي مر بها النظام الليبي في مختلف مجالاته. كما قمنا باللجوء - مسحيا - للإقترب القانوني من خلال التطرق إلى الآليات القانونية والقرارات الأممية التي قننت العمل الداخلي.

تسعى هذه الدراسة، التعرض للأزمة الأمنية القائمة في المجتمع الليبي، الذي يعاني في أساسه من صبغته القبلية والطائفية والأيديولوجية الهجينة، والتركيز على التجاذبات السياسية والأمنية في نطاقها الداخلي والخارجي وهذا ما يستدعي التركيز على المحاور التالية:

I. طبيعة النظام السياسي للقذافي

II. الأزمة الأمنية وأبعادها

III. خريطة التشرذم الأمني: مأزق الشرق

IV. سيناريوهات تطور الأزمة الليبية

V. توصيات تفعيل الأمن

I. طبيعة النظام السياسي للقذافي:

شغلت شخصية أحد أبناء قبيلة " القذاذفة"، معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي دورا مهما في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي، بعد الانقلاب الذي خاضعه العقيد القذافي سنة 1969 ضد الملك إدريس السنوسي وإلغاء الحكم الملكي وتوجيهه إلى نظام جماهيري وسيطرته على الحكم لمدة 42 سنة. وفي 11/03/1990 أصدر القذافي من مؤتمر الشعب العام ما أطلق عليه " وثيقة الشرعية الثورية"، التي حصرت تلك الشرعية في شخص القذافي نفسه وجعل توجهاته وملاحظاته ملزمة التنفيذ من قبل هياكل النظام كافة. وهو الذي يحدد شخصا جدول أعمال المؤتمرات والقضايا والموضوعات التي تبحثه

وتناقشها هذه المؤتمرات، كما يتحكم عبر عناصر اللجان الثورية، في الحدود التي تتوقف أو تبدأ عندها المناقشات والمداولات.

لقد كانت عائلة القذافي تمثل السلطة القانونية والتشريعية في ليبيا المفروضة بقوة السلاح والسلطات المطلقة للعقيد القذافي التي كانت تمثل أساسا شبكات السلطة غير الرسمية والمؤلفة إلى جانب عائلته⁽¹⁾ من:

❖ رجال الخيمة : الشبكة غير الرسمية المكونة من مستشارين وشخصيات موثوقة لنظام القذافي، متكونة من أبناء عمومته.

❖ حركة اللجان الثورية: أعضاؤها من الموالين للنظام ومن الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير ونشر أيديولوجية النظام.

❖ القبائل والقيادات الشعبية الاجتماعية: حيث تضم حوالي 140 قبيلة وعشيرة، الذي ظل محددًا اجتماعيًا هاما طوال فترة حكم القذافي.

وقد اتسمت فترة حكمه بهشاشة أمنية- بالمفهوم الواسع للأمن- رغم توفر كل ما يحتاجه أي مجتمع لبناء ثروته وضمان استقراره. وتجلت هذا التوثر في المستويين الداخلي والخارجي.

أولا: المستوى الداخلي

أ. الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية:

➤ كشفت تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية وانتقالها إلى المركز 52 حسب إحصائيات 2011، بعدما كانت تحتل المرتبة 62 حسب تقديرات سنة 2000⁽²⁾

➤ على صعيد الأمن الاجتماعي، كانت سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي وكذا الأمن الجنائي تحت السيطرة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما يفسر تدفق المهاجرين الأفارقة إلى ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للإستقرار فيها.

➤ قدرت أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا، من عوائدها المالية النفطية⁽³⁾. فبدلا من توزيع كل هذه الثروات بشكل عقلاني وعادل، من أجل البنى التحتية للدولة والشعب، استولت

عليها فئة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته، وشراء الأسلحة وتكديس الثروات في الغرب، وتنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال.

ب. الطبيعة التاريخية والسياسية:

➤ التنافس الضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على السلطة والسيادة، حيث كانت المدن الشرقية على رأسها بنغازي الأكثر مساعدة للإنتقال الذي قاده القذافي سنة 1969 في سنواته الأولى ضد النظام الملكي، ثم تحولت تلك المدن إلى مسرح للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية وباتت مصدرا للإضطرابات والمحاولات الانقلابية ضده، منذ السبعينات من القرن العشرين، كما وأدى إلى موجة من هجرة الكفاءات.

➤ تآكل أسس شرعية النظام الليبي طوال فترة حكم القذافي، التي كانت متمثلة من خلال:

- الثورة القومية،
- المساواة والعدالة الإجتماعية،
- الكرامة والهوية الوطنية،
- القيمة الرمزية "للقذافي" كمناضل ضد الإمبريالية الدولية.

➤ ادعاء القذافي إلى إلغاء نظام القبيلة، إلا أنه وبعد ربع قرن من الحكم وتحديدا في 1994 قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الإجتماعية، قوامها الأساسي "القيادات القبلية" واستغلال الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة.

➤ جاءت تقارير الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية في مجال حقوق الإنسان، عن الممارسات القمعية للنظام الليبي. كما وأن القذافي تسبب في معاناة الشعب وحرمانه، فقد ظل الشعب طيلة أربعة عقود من الزمن وهو يعاني الظلم والجور وهدر الأموال في قضايا لا تمس ليبيا قومية ولا إقليميا⁽⁴⁾.

ثانيا: المستوى الخارجي:

➤ يتجلى المستوى الخارجي للنظام السابق، في السياسة الخارجية الليبية التي فرضها القذافي طوال فترة حكمه، من خلال الايديولوجيا التي رسمها

لنفسه المنغمسة بالاتجاه البراغماتي، التي تميزت بالتناقض واللاإستقرار بين السعي للوحدة العربية والوحدة الإفريقية، ودعم النظام للعديد من حركات التمرد على المستوى الإقليمي (التشاد مثلا)، مما يثير غضب الشعب، بسبب استهدار ثروات البلاد في تلك السياسات والتعويضات، كالتي قام بها عند محاولة إبنه سيف الإسلام في إصلاح مع الغرب وتقديمه لتعويضات لفرنسا، ولمرتكبي تفجير الطائرة الأمريكية للعدالة الدولية، والتراجع عن برنامج التسلح النووي، في الحين الذي يعاني الشعب حالات مزرية من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرفق العام والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلادهم⁽⁵⁾.

فقد كانت فترة حكم معمر القذافي (1969 - 2011)، فترة عصبية من التاريخ، وهي فترة النظام الفاشي _ التسلطي....، وجثم على صدور الليبيين لفترة لا تقل عن إثني وأربعين عاما، مرت من خلالها البلاد بكل أنواع الهدم والتحطيم والتقهقر اقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى الانحدار السياسي الذي مرت به السياسة الخارجية الليبية⁽⁶⁾.

II. الأزمة الأمنية وأبعادها:

كانت ثورة 17 فبراير نقطة التحول في التاريخي السياسي الليبي، وكانت لهذه الثورة نقاط تميزها عن باقي الانتفاضات التي عرفتها الدول الجارة لها (تونس، مصر)⁽⁷⁾ :

- ثورة 17 فبراير كانت الأعنف والأكثر دموية،
- سقوط أكبر عدد من الشهداء،
- رفع علم الاستقلال منذ اللحظة الأولى من قيام الثورة،
- حققت الانتصار رغم ما لديهم من أسلحة خفيفة وكانوا غير مدربين،
- العزيمة والإصرار والصمود في مواجهة كتائب الطاغية،
- عدم التراجع عند مبدأ الثورة رغم وحشية القمع النصر أو الاستشهاد.

أدى انهيار نظام القذافي إلى زعزعة الوضع الذي عمر مع نظامه طوال فترة حكمه، فقد هرب حكام الأقاليم في حين أن كل القبائل التي استفادت بشكل أو بآخر من سياسات القذافي أهمها قبيلة " القذاذفة" ،

وجدت نفسها أمام تحديات وتنافس مع الفئات التي كانت محرومة سابقاً⁽⁸⁾. كما شهد الجنوب تدفقاً للجماعات المسلحة من الشمال وهي جماعات لم تكن تتمتع بالتنظيم والانضباط الجيد، حيث حاول بعضها تولي مراقبة وضبط التهريب، وأدى ذلك إلى نشوء حالة من الغموض التي كانت له عواقب وخيمة سواء بالنسبة إلى قدرة الدولة على إدارة الحدود الليبية أو بالنسبة إلى مصير القبائل التي تعيش هناك في الأنشطة العابرة للحدود.

ومن خصائص الثورة الليبية ما يتعلق بالدور الهام والكبير لفئات المتعلمين أو المثقفين والأغنياء ورجال الأعمال ثم الشباب والمرأة. تميزت منذ بداياتها بمشاركة فاعلة للمثقفين أو ما عُرف بالأنتلجنسيا، من شرائح ضمن الطبقة الوسطى بينما كان الشباب وقود الجبهات الذين خاضوا الحرب ضد كتائب القذافي في المناطق المختلفة، إضافة إلى فئة الأغنياء ورجال الأعمال الذين دعموا الانتفاضة سياسياً ومادياً في مناطق مختلفة بشكل لا يمكن تقديره لعدم توافر المعلومات إلا أنه كان كبيراً. وهذا الموقف يعود إلى أن هؤلاء وإن كانت أموالهم عن طريق الدولة والتعامل مع النظام الذي كان المتعاقد الوحيد والممول والصندوق الوحيد فإنهم في الحقيقة كانوا دائماً يشعرون بالخطر⁽⁹⁾. كل هذه المعطيات أدت إلى تأزم الوضع الأمني في ليبيا بعد نهاية ثورة 17 فبراير والتي كانت لها تداعيات في نطاقها الداخلي والخارجي.

أولاً: التداعيات على المستوى الداخلي

أ. المستوى السياسي:

➤ حدوث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية، وظهور نوع من الإستقرار الهش المطبوع بالصراعات بين عدة أطراف سياسية.

➤ إنشاء المجلس الوطني الإنتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة، الذي يهدف إلى الإشراف على المرحلة الانتقالية التي تفضي إلى ديمقراطية ليبرالية حديثة (تكون أصلاً من 31 عضواً)، والذي أعلن عن طريقة صياغة الدستور الجديد، بينما يقوم مجلس الوزراء

المستحدث من قبل هذا المجلس بتصريف الأعمال اليومية، لكن لم تتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة، والفشل في تحقيق تماسك وتلاحم مختلف القبائل والعشائر الليبية والتيارات الدينية (التيار السلفي) وكذلك الأقليات الإثنية (الأمازيغ)، الأمر الذي أعاق مسيرة المشروع الجديد⁽¹⁰⁾.

وعليه فالمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويا، ومتناقض بين الرأي العام الليبي الذي يتهم بعض أعضاء المؤتمر الوطني بسرقة المال العام وعد درايتهم بالتركيبة القبلية للبلاد، وتمكن معظم التيارات الإسلامية التي فشلت في انتخابات سابقة من تشكيل جماعات مسلحة في مناطق مختلفة من البلاد وعد الخروج من دوامة الصراع.

ب. المستوى الأمني:

رغم اسقاط النظام الاستبدادي السابق، إلا أن الوضع الأمني الليبي يزداد تازما والمعاناة من تحديات أمنية خطيرة، نظرا لعجز وضعف الحكومة الحالية في تحقيق الأمن وفرض القانون، وقد تجلى هذا من خلال:

➤ ظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، بدأت بمجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي 45 مجموعة البعض منها غير معروف العدد والسلاح، وتجاوز عددها في العاصمة بعد تحريرها أكثر من 100 مجموعة وتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى تتبع أيديولوجيات معينة أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال⁽¹¹⁾.

➤ زيادة حدة الصراعات بين الميليشيات المسلحة والأحزاب الحاكمة، والسجناء الفارين من السجون الذين أطلق سراحهم "القذافي" لمواجهة الثوار
➤ انتفاضات الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل، الأمر الذي خلق نوعا من الهشاشة الأمنية.

➤ انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا أثر في وصول العامة للسلاح بأنواعه كافة إلى مخازن الجيش والشرطة (الخفيف - المتوسط - الثقيل والمتطور) للاستعانة به في مواجهة النظام والحكومات وانتقاله بعد

ذلك إلى دول الجوار كمصر وتونس والجزائر، حيث نشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح⁽¹²⁾.

ج. المستوى الإقتصادي:

حيث تراجع إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا في يوليو 2011 بعدما كان يتم إنتاج 1.77 مليون برميل يوميا، وتم استئناف الإنتاج في الربع الأخير من عام 2011 حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الثورة.

➤ أثر الحراك الليبي إلى انكماش الناتج الهيدروكربوني بنسبة 50٪، حيث كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011 أقل بنسبة 60٪ من مستواه عام 2010، كما وتراجع النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي ورحيل الأيدي العاملة⁽¹³⁾.

➤ غلق مجموعة من الموانئ كان من أهمها مينائي "السترة" و"لانوف" من قبل سيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة، وقد عرف مجال الصادرات تراجعا محسوسا في قيمته من 48.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار إلى 14.2 مليار عام 2011، وهبطت قيمة الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2 مليار دولار خلال نفس الفترة⁽¹⁴⁾.

➤ تأخير سداد بعض القروض، كما أن جودة الأصول قد تدهورت بسبب الدمار المادي لبعضها، علاوة على ذلك، وزعزعة الميزات التعاقدية للنظام السابق وإتاحة الفرص أمام الدول الأخرى المنتجة في منظمة "الأوبك" لزيادة إنتاجها في مقابل إحمال الحكومة الليبية مسؤولية الغرامات المالية لعدم التزامها ببنود عقود بيع النفط من المشتريين

➤ يواجه القطاع المصرفي تحديات قانونية تهدد الممتلكات التي استولى عليها النظام السابق، فقد واجهت المصارف التجارية حالة من ضعف نظامي في قطاع السيولة بسبب بطئ عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعه الطبيعي مقابل النقدية بالدينار الليبي وصعوبة الحصول على النقد الأجنبي، وفقدان مشروعية المصارف اتجاه المجتمع والمواطن على وجه الخصوص وتمكن مصرف ليبيا المركزي بعد إلغاء تجميد أصول ليبيا الخارجية من توفير السيولة بالنقد الأجنبي للمصارف التجارية إلى طبيعتها.

➤ انخفاض أسعار الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، والربا التي تسود البيئة الأمنية الليبية تقيم التعافي الاقتصادي للقطاع الخاص فيها كما وتعيق عودة العمالة الوافدة التي تحتاجها ليبيا لتخفيف اختناقات القوى العاملة.

فليبيا تواجه مهام معقدة ومكلفة تتمثل في إعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية ومؤسساتها وتلبية متطلبات سكانها، ذلك أن الصراع الذي صاحب الثورة أثر تأثيرا حادا على الاقتصاد الليبي على امتداد فترات طويلة .

د. المستوى الاجتماعي:

➤ تهميش فئة من المواطنين وإلغاء حقوقهم في المشاركة السياسية وتفعيل الرأي العام

➤ انتشار مختلف التهديدات الأمنية الاجتماعية بما فيها، الإرهاب، الجريمة المنظمة، وتفشي ظاهرتي الاختطاف والتعذيب وانتشار الأسلحة على مستوى الجماهير والهجرة غير الشرعية....

➤ مواصلة عمليات التفتيش ومضايقة المواطنين سواء في الطرق أو من خلال حملات التفتيش المنزلية.

➤ شيوع إشكالية المواطنة والهوية وتفشي ظاهرة اللاجئيين .

حيث عرف المجتمع الليبي سلسلة من الفوضى والنزاعات بين القبائل: حيث يمثل العامل القبلي أحد أهم الأدوار الأساسية في عدم تحقيق السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي، فميزة هذا الأخير (المجتمع الليبي) تتسم بالديمقراطية والسوسيوتقافية التي منعت من مواكبة ما يعرف بالمجتمع المدني الفاعل والمؤثر. القبيلة في ليبيا تهدد المعتزك السياسي حيث يتجاوز عدد أفرعها 150 قبيلة، ومنذ انفجار الثورة الليبية ضد القذافي وكتائبه استنزفت القبيلة بشرائعها كل مقومات السلطة وعناصر القوة بدل تمدين وتطوير القبيلة بروح المواطنة

كل هذا وذاك دفع بالمواطن الليبي إلى الانحياز للقبلية وتهديد كيان الولاء للوطن أو فقدان الشرعية والدخول في أزمة مواطن تهز الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي الليبي

هـ. المستوى الثقافي :

➤ مطالبة الشعب الليبي بإرساء بعض التوصيات المتمثلة في إزالة كل الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تجاوزت كل مقاييس الديكتاتورية والإستبداد والقهر التي عاصرت الحكم السابق، باعتباره جزءا من الثقافة العامة آنذاك، واستبدالها بأخرى تأسس على القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة، والعمل الجاد حددها بكل دقة ديننا الإسلامي الحنيف⁽¹⁵⁾.

و. المستويين البيئي والإعلامي

➤ أفرزت الأزمة الليبية مجموعة من المشاكل والتحديات البيئية، خاصة فيما يخص انتشار بعض الأمراض والأوبئة الناتجة عن تلوث المياه بسبب التفجيرات التي كانت تغطي التراب الليبي، والتداعيات التي تخلفها الألغام بمخاطرها والأسلحة ومخلفات الحرب والذخائر.

➤ عقب تحرير طرابلس ومقتل " القذافي"، توسع الإعلام في ليبيا في عدة اتجاهات في ظل الدعم القليل المقدم من الجهات المختصة، كما طالب باستقلال الإعلام واتخاذ القرارات الهيكلية والسياسية التي من أجلها يمكن حل العديد من القضايا المعقدة التي تعيشها البلاد، والمطالبة بإطار عمل يمكن الإعلام من أن يلعب دورا محوريا ومنتجا في مجتمع ديمقراطي قوي⁽¹⁷⁾، وفي هذا الإطار نشير إلى الدور الذي لعبته التغطية الإعلامية الليبية طوال فترة الثورة على القذافي، فمنذ انتفاضة مصراتة في السابع عشر من فبراير كانت "إذاعة مصراتة المسموعة" هي المعبرة عن صوت الثورة، وكانت تبث الأناشيد الوطنية والدينية والتكبير لتتطلق طيلة ساعات اليوم عبر أثيرها. وهذا ما أثار إزعاج قوات الكتائب التي كانت تهاجم مصراتة دون هوادة أو رحمة، إلى أن قامت بقصف هوائي الإذاعة في منطقة "مرباط" بالطائرات واستهدافاتها لمبنى الإذاعة الرئيسي لعدة مرات والقيام بعدة جرائم أخرى⁽¹⁸⁾.

ثانيا: التداعيات على المستوى الإقليمي والدولي:

أ. على المستوى الدولي:

تحرك الرأي العام الدولي في هيئةٍ تصريحيةٍ أطلقها بعض زعماء الدول الأوروبية والأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، التي نددت بالأفعال النكراء ومطالبة النظام بالتوقف عن قتل وتهديد المدنيين العزل من السلاح، وز إعطائهم الحرية للتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم، فدعت الولايات المتحدة الأمريكية أن يستجيب النظام لتطلعات الشعب الليبي وعدم استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين، وأن العنف يجب أن يتوقف فوراً وأكدت على ضرورة محاسبة حكومة القذافي... في حين نددت فرنسا بالاستخدام المفرط للقوة ضد الشباب الثائر، وسارت بريطانيا على نفس النسق وتوعدت بمعاينة من يخرقون الإنسان. كما دعت المنظمات غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية إلى وضع حد لقمع المظاهرات، وجمدت سويسرا أرصدة القذافي وأسرتة، كما جرى نزوح كبير للأجانب من ليبيا عن طريق تونس ومصر عن طريق البحر⁽¹⁹⁾.

كما وأصدر مجلس الأمن الدولي وأصدر بياناً "أدان فيه العنف واستخدام القوة ضد المدنيين، وشجب أعمال القمع ضد المتظاهرين، وأعرب عن أسفه العميق لقتل المئات من المدنيين". وأدان الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" ما أسماه بالخرق الفظيع لحقوق الإنسان في ليبيا،

أما بعد سقوط نظام القذافي فقد شهدت ليبيا تدخلات دولية، أثارت استياء الشعب الليبي الذي رفض التدخل، باعتباره يمس السيادة الداخلية للدولة الليبية، وتخوفهم من مطامع الدول الغربية وأمريكا في استغلال الثروات النفطية والتجارية والاستثمارية، أو حتى السياسية والإقتصادية والأمنية للبلاد، علماً أن ما زاد أهمية التدخل الدولي عقب الأزمة، وفرة الأراضي الليبية على حقول النفط التي تتهافت عليها الشركات الأجنبية، وخير دليل على ذلك تلك القرارات المتسارعة التي اتخذت من قبل أمريكا وفرنسا وبريطانيا بخصوص المشاركة في الثورة ضمن التحالفات العسكرية الغربية (الناتو) تحت القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم "1973" بفرض حظر جوي، حيث أجرى الحلف (1000) طلعة، منها (400) ضربة جوية على دبابات وسيارات حاملة للجنود وعلى نظام الدفاع الجوي وقواعد الصواريخ المضادة للطائرات. وكانت أغلب هذه الضربات على مناطق طرابلس ومصراتة والبريقة⁽²⁰⁾ خصوصاً وأنها مضطرة للتصالح مع الأشخاص

الذين كانت تضعهم بالأمس على رأس قوائم الإرهاب، والمحافظة على مصالحها وتوسعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغربي لهذه الدول.

ب. على المستوى الإقليمي:

بعد انهيار الجيش الليبي تماما، تاركا خلفه مخازن مليئة بالذخائر وبمختلف أصناف وأحجام السلاح، حيث قدر عددها بـ 87 مخزنا دُمر منها 21 مخزنا أثناء الثورة. ونظرا لتقاتل الميليشيات المتنافسة والجماعات الإسلامية المتشددة على بسط نفوذها السياسي، والاستحواذ على الاحتياطات النفطية الكبيرة⁽²¹⁾، بعد استيلائها على الأعتدة الليبية فقد أثار ذلك اللأمن في الجوار الإقليمي بعد سقوط السلاح الليبي في أيدي جماعات عابرة للحدود وهو ما كان يقود لحصول الإعتداءات في الخارج، وأدى إسقاط نظام القذافي في زعزعة ميزان القوى الذي كان قائما بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل. هذا التغيير أدى إلى إبراز معضلة المركز- الأطراف، وفتح آفاقا جديدة لها في ليبيا والبلدان الإفريقية المجاورة التي تجتاحها تجارة المخدرات والسلاح والبشر. وقادت الحرب في ليبيا إلى إعادة تأكيد الهويات الإثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية، وهو ما يصل في بعض جوانبه بالدور الذي كانت تؤديه ليبيا والقذافي شخصيا في تحريك النزاعات في الصحراء باستخدام الأقليات في الإقليم لأغراض التهديد أو الإسكات. حيث باتت هناك خطورة على المغرب، أين يوجد تخوف دائم من تهريبه نحو الجنوب خاصة في ظل النزاع الدائم بين المغرب وجبهة البوليزاريو إضافة إلى أن مصر تعاني من تدفق الأسلحة وتهريبها وقد سبقت وأن ألقت القبض على بعض الجماعات النشيطة في هذا المجال، وتقوية حركات الإسلاميين في مالي ولا يختلف الحال في الجزائر بحيث سبق لمتشددين إسلاميين الاستلاء على مجمع (آن أميناس) للغاز الطبيعي، وعليه أصبحت كل هذه الجماعات تشكل نقاط استقطاب التطرف بإيديولوجياته المختلفة، مما يجعل البلد خطرا على نفسها وباتت ليبيا سوق سلاح مفتوح على مستوى إقليمها، الأمر الذي يزعزع أمن واستقرار المنطقة

ككل وخاصة دول الساحل والصحراء من مصر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا.

III. خريطة التشرذم الأمني:

تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تتفاوت في توجهاتها الأيديولوجية، ومواقفها الفكرية، وقدراتها العسكرية، التي باتت تشكل خريطة الانقسام الليبي والتشرذم الأمني فيها، وأهم هذه القوى ما يلي⁽²²⁾:

1) حركة اللواء حفتر وحلفاؤه:

تشكل هذه القوات من العسكريين السابقين من بقايا جيش القذافي، إضافة إلى ميليشيات مختلفة تابعة له، أين يصف حفتر قواته بأنها هي التي تمثل الجيش الليبي الوطني، على الرغم من أنها في جوهرها عبارة عن ميليشيات خاصة كغيرها من الميليشيات المنتشرة على الساحة الليبية، رغم اتصافها بأنها الأكثر انضباطا نظرا لوجود قيادات عسكرية في صفوفها، ويمكن الإشارة إلى أهم حلفاء اللواء حفتر كما يلي:

أ. لواع الصواعق والقعقاع:

تمثل هجين من سكان المنطقة الغربية، يغلب عليهم أفراد من قبيلة الزنتان، إضافة إلى عناصر من كتائب القذافي، بخاصة اللواء 32 معزز الذي كان يقوده خميس القذافي. ومن المعروف كذلك وجود علاقة قوية لحفتر بتحالف القوى الوطنية برئاسة محمود جبريل. وجاء تأسيس "الصواعق" و"القعقاع" على يد وزير الدفاع السابق أسامة أجويلي، في كانون الثاني/يناير 2012، عندما أسس رئيس أركان الجيش الوطني آنذاك يوسف المنقوش لواء "الوسطى" التابع لمدينة مصراتة الواقعة شرق طرابلس، وقوامه نحو 14 ألف مسلح أغلبهم من الثوار⁽²³⁾.

ب. الفدراليون:

بتزعم إبراهيم الجضران، القائد الذي يسمى "جيش برقة"، وأساس مطالبه هو إقامة برقة لإقليم فدرالي. حيث قامت قواته بالسيطرة على

حقوق النفط وموانئ التصدير لإجبار المؤتمر الوطني على قبول الفيدرالية، وانضمت قوات تابعة له من مدينة المرج، في نواحي الجبل الأخضر، إلى قوات حفتر التي شنت هجوماً على كتائب مدينة بنغازي يوم 16 أيار/ مايو 2014.

ت. تحالف القوى الوطنية:

يضم هذا التحالف 58 تجمعا وحزبا لا يمكن وصف كثير منها بالليبرالية، أنشأه محمود جبريل رئيس المكتب التنفيذي السابق للمجلس الانتقالي أثناء الثورة (رئيس الوزراء)، وأعلن محمود جبريل بشكل رسمي دعمه للانقلاب الذي يقوده حفتر، على الرغم من أنه يمتلك أكبر كتلة نيابية في المؤتمر الوطني العام، وإذا كان اللوم يُوجه إلى الأداء الضعيف للمؤتمر الوطني العام، فإن كتلته تتحمل الجزء الأكبر من هذا الإخفاق.

ث. قبائل نظام القذافي:

دعمت مجموعة من قبائل الغرب الليبي لحفتر وقواته وقواعده، وقد كان من أهمها: ورشفانة، ترهومنة، وورفلة. وهذه الأوساط نفسها كانت تدعم دائما القذافي قبل وحتى أثناء الانتفاضة الشعبية لبرابر 2011. كما أعلنت بعض الأجهزة الأمنية الليبية مثل قوات الصاعقة وقوات الدفاع الجوي انضمامها إلى حفتر، ما يجعل قواته تحظى بميزات نسبية أهمها أنها تضم قوات نظامية أكثر من غيرها، وأن لها شبكة حلفاء واسعة خاصة في المنطقة الغربية، فضلا عن تسليحها الجيد والدعم الخارجي الذي تتلقاه من بعض القوى الإقليمية والدولية⁽²⁴⁾.

2) المؤتمر الوطني العام وكتائب الثوار:

يضم مختلف القوى أهمها المؤتمر الوطني العام والحكومة الانتقالية، والكتائب الإسلامية المعتدلة، وكذلك مختلف التيارات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، ومُدن جبل نفوسة وخصوصا المناطق الأمازيغية منها، إضافة إلى كتائب مدينة مصراتة. وعلى الرغم من أن هذا المعسكر يحظى بالشرعية، فإنه يتسم ببطء الحركة وضعف التنسيق بين مكوناته.

أ. المؤتمر الوطني العام :

يتألف من 200 عضواً مُنتخبين مباشرة من الشعب، يمثلون السلطة التشريعية، ويقومون بتشكيل الحكومة المؤقتة التي تتولى إدارة وتسيير مؤسسات الدولة وشؤونها الداخلية والخارجية. فهو الجهة الشرعية والرسمية الوحيدة التي اختارها الشعب الليبي لتمثيلهم وبناء متطلباتهم. وفقاً للإعلان الدستوري الذي رسم عملية التحول الديمقراطي. يتكون هذا المؤتمر من ثلاث كتل سياسية رئيسية هي: الإخوان المسلمون، وتحالف القوى الوطنية، والمستقلون.

ب. غرفة ثوار ليبيا:

تضم في عضويتها كل من كتائب راف الله السحاتي، و17 فبراير، وشهداء الزنتان، وعمر المختار، وشهداء ليبيا الحرة. وهذه الكتائب الخمس من الكتائب الكبرى التي اضطلعت بدور رئيسي في هزيمة قوات القذافي، وتحرير المنطقة الشرقية، وتحقيق النصر على جبهة سرت، وهي آخر المعارك الكبرى ضد قوات القذافي. وكان من المفترض أن تشكل تلك الكتائب التي يغلب على تكوينها العنصر الشاب النواة الأولى لبناء الجيش الليبي. وتوجد بين هذه الكتائب كتيبة واحدة محسوبة على الإخوان، وهي كتيبة راف الله السحاتي، لذلك كانت أول من استهدفها هجوم حفتر الأخير على بنغازي. وتتسم هذه الكتائب بإمكاناتها القتالية الكبيرة، وتسليحها الجيد، وبوجود أعداد كبيرة من المقاتلين المنضوين إلى لوائها. وقد توحدت تلك الكتائب تحت قيادة زياد بلعم، وهو أحد أهم قيادات الثوار، وذو حظوة واحترام كبيرين بين المقاتلين كافة⁽²⁴⁾.

ت. جماعة الإخوان المسلمين:

التي يمثلها حزب العدالة والبناء وهو الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، وقد أنشئ على نسق جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وهو حزب وطني بمرجعية إسلامية يتطلع إلى تقديم مشروع إصلاح في ليبيا، وقد نجح هذا الحزب في الحصول على 41 مقعداً في البرلمان 20.5% من المقاعد المقسمة إلى 17 مقعداً من أصل 80 مقعداً مخصصاً للكتل البرلمانية، و24 مقعداً من أصل 120 مقعداً من المقاعد المخصصة للأفراد.

ث. ثوار جبل نفوسة:

أعلنت مجموعات من ثوار جبل نفوسة وعلى رأسها مدينة نالوت، وغريان، وعدد من المناطق الأمازيغية مثل قلعة ويفرن وجادو، دعمها للمؤتمر الوطني وللشريعة في مواجهة انقلاب حفتر.

ج. كتائب مصراتة:

من أكثر الكتائب انضباطا وتسيقا في المنطقة الغربية التي تتسم بحنكة سياسية مثل رئيس المجلس العسكري لمصراتة سالم ججاو قد أعلنت مصراتة عن رفضها انقلاب حفتر على الرغم من أنها دعت إلى ضبط النفس خشية الدخول في حرب أهلية.

ح. قوات درع ليبيا في الجنوب:

وهي تضم خليطا من سكان فزان وبرقة. وهي ذات تسليح جيد، وتؤكد دائما عن دعمها ومساندتها لشريعة المؤتمر الوطني. فمزال معسكر المؤتمر الوطني وحلفاؤه يحتفظ بالشريعة، ويمتلك أسلحة ثقيلة فعالة بخاصة لدى قواته الموجودة في بنغازي وهذا ما يميزه عن قوات اللواء حفتر وحلفائه.

3) القوى الجهادية:

حيث تتمركز في الشرق الليبي ومنطقة الجبل الاخضر ومدينة درنة. حيث تمثل القوى الجهادية الطرف الثالث في الازمة الليبية، فهي لا تؤمن لا بالديمقراطية أو شرعية المؤتمر الوطني ولا باللواء حفتر وحلفائه. وهي تضم⁽²⁶⁾:

أ. جماعة أنصار الشريعة:

جرى اتهامها بالتورط في قتل السفير الأمريكي في بنغازي عام 2012، لذلك قامت الإدارة الأمريكية بتصنيفها منظمة إرهابية. وتدعو هذه الجماعة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فهي تُعد أقل تطرفا مقارنة بميليشيات درنة.

ب. ميليشيات درنة:

هي ميليشيات جهادية متشددة توصف بالتكفيرية، وهي تسيطر على مدينة درنة وترتبط بتنظيم القاعدة.

4) أطراف على الحياد:

فهي تمثل بعض الأطراف المحلية الحيادية في الصراع، وترفض انقلاب حفتر كما وتنتقد في الوقت نفسه أداء المؤتمر الوطني العام، لكن دون أن تنتقض شرعيته. تشمل المجلس العسكري لطرابلس الذي أعلن أنه سيتصدى لأي محاولة للعبث بأمن المدينة، وذلك في اجتماع ضم سرايا الثوار كافة كما أعلنت قوات درع ليبيا المنتشرة ما بين سرت ومصراتة، على الرغم من انتقادها لأداء المؤتمر، تأمين العاصمة طرابلس، وأنها ترفض أي انقلاب على السلطة الشرعية في البلاد.

IV. سيناريوهات الإنزلاق الأمني:

تعدد فواعل عدم الإستقرار الليبي وتشابك أيديولوجيات أطرافه الفاعلة، وفي ظل مختلف التفاعلات الإقليمية والدولية لمجريات الوضع المتأزم في ليبيا. يطرح أمامنا مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لتطور الأزمة:

أولاً: سيناريو الإحتواء

إذ يجري احتواء المواجهات في بنغازي والحوال دون انتشارها في اتجاه المناطق الغربية والوسطى، من خلال تكلفتها السياسية والعسكرية المرتفعة، وعدم رغبة عدة مدن، من بينها مصراتة وطرابلس، التورط في عمليات الاقتتال. حيث يتضح هذا من خلال مؤشرات التهدئة بين الزنتان ومصراتة. وهذا يجعل النزاع منحصر بين قوات حفتر وحلفاؤه من جهه وكتائب بنغازي من جهة ثانية. الذي قد يؤدي إلى تهديد للأمن الإنساني بشكل كبير وكارثي في حالة حصول كلا الطرفين على مساعدات وتأييدات سواء محلية أو إقليمية.

ثانياً: سيناريو الحرب الأهلية الشاملة:

فهذا السيناريو يبقى واردا في ظل حالة الاحتقان المسيطرة على الوضع في ليبيا التي بثتها الإنتفاضة بين الثوار وأنصار القذافي، والإقتتالات

بين القبائل والمناطق الليبية. فإذا تواصل هذا الإقتتال والصراع ليتسع إلى مستويات أكبر فسيشمل إضافة إلى بنغازي في الشرق، مصراتة في الوسط، وسيكون عليها مواجهة خصوم أقوى مثل بني الوليد، وترهونة، ومدينة زليتن المجاورة، علاوة على كتائب الزنتان، ولواء القعقاع، وكتائب مدينة سرت. وفي ظل كل هذه المعطيات نشوب الحرب الشاملة سيكون بشكل مدمر لأن كل طرف سيسعى لإفناء الطرف الآخر، وهذا ما يبقى على هذا السيناريو صبغته المستبعدة.

ثالثا: سيناريو التدخل الخارجي

في ظل الأوضاع المتأزمة في ليبيا وانتشار مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود، قد تقوم قوة إقليمية كمصر والجزائر بدعم بعض دول الخليج، بالتدخل لترجيح كفة حلفائها. وهذا السيناريو قد يزيد الأمر تعقيدا، مما يؤدي إلى انتقال العنف والإجرام إلى دول الجوار. خاصة مع الدعم الذي تتلقاه قوات حفتر من نظام القاهرة الجديد، وقناعته بتوحيد الجهد لمحاربة الإخوان المسلمين. فكل هذه المعطيات تجعل هذا السيناريو هو الأكثر ضعفا مقارنة بالسيناريوهات المستقبلية الأخرى.

٧. توصيات تفعيل الأمن:

من خلال ما سبق، يتضح أن الوضع الليبي في حالة تأزم مستمر، ويزداد حدة كلما زادت تشعبات الفواعل فيها، وهذا يتطلب عملية تفعيلية للأمن، أي خلق وضع إقليمي في مختلف وحدات ومستويات والمعادلات المرجعية للأمن، التي قد تكون كما يلي⁽²⁷⁾:

1) دمج الثوار:

تعيينهم في المؤسسات الأمنية حسب مؤهلاتهم لمن يرغب، وذلك بتشكيل لجان قبول في مختلف المناطق للفحص والتدقيق في مستندات المتقدمين منهم وخضوعهم للكشوف الطبية الضرورية، لتسليمهم الرتبة المؤهلة لذلك وفق الرتب العلمية وحسب القوانين المنصوص عليها.

2) تفعيل الإدارات الأمنية:

و يتم ذلك من خلال صيانة مديريات الأمن والأقسام والمراكز التابعة لها وتأثيرها وتجهيزها بالمعدات اللازمة، إضافة إلى تعديل قانون الشرطة ورفع مرتبات العاملين وتحفيزهم بالمزايا حسب طبيعة العمل. إضافة إلى إنشاء أجهزة مختصة بالبحث والتحري والمتابعة للجرائم الخطيرة والحساسية التي تمس بأمن الدولة، كجهاز المباحث الجنائية والمباحث العامة، تكون له شخصية اعتبارية وفروع في المناطق كافة.

3 إعادة قوة للأمن المركزي:

التزويد بالتجهيزات والمركبات والمدربات والأسلحة والأجهزة اللازمة كافة، بحيث تكون قوة إسناد وردع كبيرة تخضع إلى إدارة مركزية وتوزع على المناطق كافة وتكون مهمتها مساندة مديريات الأمن في المناطق والتدخل عند الحاجة.

4 دمج الكتائب الأمنية وتفكيكها وجمع الأسلحة من المدن.

خاتمة:

في الختام يمكن القول ان الوضع في ليبيا يجعلها في تصنيف ضمن إنزلاقات أمنية واقعية تفرض عليها تحكيم وعقلنة سياساتها وإعادة ضبط مقاييس أمنها، فهي تواجه تحديات عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي، والخوف من الإنحدار إلى العنف، والعجز الاقتصادي، والانقسام السياسي والديني، وانهيار السلم الاجتماعي برُمته وهذا ما يبرز الحاجة إلى الرؤية الأكثر عمقا وشمولا بما يتجاوز الجوانب الشكلية أو التقنية لإصلاح المؤسسات الأمنية فيها. فالأزمة الليبية الآن لم تعد محدودة المجال ولا الحدود، بل باتت تمس مختلف المستويات، بداية من المستوى القومي إلى الإقليمي ووصولاً إلى الدولي. والوقوف في فخ أمني يهدد مباشرة الأمن الإنساني بمختلف مقاييسه ومعايير: الصحية، البيئية، السياسية، الاجتماعية، الغذائية...إلخ.

ومما سبق يمكن طرح جملة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

✓ معالجة الأزمة الأمنية الليبية الآن، لا يمكن أن تتحقق دون إشراك القبائل في ممارسة حقها في المشاركة السياسية الفعالة وممارسة ضغوط

اجتماعية على غير الممثلين للسياسات والخطط الامنية، عبر تعاقدات قانونية ومحترمة للسلطة والأمن وسيادة الدولة.

✓ فرص التنمية والديمقراطية في ليبيا مرتبطة أكثر بنظام يعزز الاندماج والهوية الوطنية وبناء الديمقراطية.

✓ السلم الإجتماعي والأمن، لا يمكن تحقيقه على المدى الطويل دون إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون.

✓ عملية الديمقراطية المتضمنة بالضرورة إصلاح قطاع الأمن والقضاء ونظام العدالة، تمس بالضرورة الحاجة إلى صياغة عقد إجتماعي جديد، والعمل على إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة ضمن رؤى شاملة وواسعة.

✓ أكبر تهديد يتصل بالفشل في عدم التوصل إلى توافقات حول التوجهات والمسائل الرئيسية المتصلة بالانتقال الذي يبدو مهددا باستمرار الانتهازية السياسية لأطراف اللعبة الداخلية وحتى الخارجية.

الملاحق:

1- جدول يبين نموذج لمساهمات مالية التي قدمتها ليبيا في إطار سياستها الخارجية للدول الإفريقية:

البلد	التعهدات	المدفوعات
بورندي	1.0 مليون	1.0 مليون
تشاد	19.6 مليون	12.7 مليون
مالي	5.8 مليون	5.8 مليون
أثيوبيا	10.1 مليون	10.1 مليون
الكاميرون	2.0 مليون	2.0 مليون

المصدر: فتحي معتوق أحمد، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية، القاهرة: دارقبا، 2008، ص 82.

2- جدول يفسر مختلف المصطلحات المتداول عليها في الأزمة الليبية:

المصطلحات والمختصرات	تعريفها
قوات القذافي	القوات العسكرية والأمنية الموالية لحكم معمر القذافي
اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي	الهيئة الليبية المعادلة لوزارة الداخلية للأمن العام
اللجنة الشعبية العامة للعدل	الهيئة الليبية المعادلة لوزارة العدل
اللجنة الشعبية العامة للأمن العام	الهيئة الليبية المعادلة لوزارة الشؤون الخارجية - للاتصال الخارجي والتعاون الدولي
الكتائب	الإسم الشعبي لألوية القذافي المسلحة
الكتيبة	الاسم الشعبي لكتيبة فضيل بوعمر، وثكناتها العسكرية في بنغازي
العهد الدولي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
جهاز الأمن الداخلي	جهاز للمخابرات يرتبط اسم بعض أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في ظل حكم القذافي
الناثو	منظمة حلف شمال الأطلسي
المجلس الانتقالي	المجلس الوطني الانتقالي ويمثل قيادة المعارضة المتمركزة في بنغازي
اللجان الثورية	الهيئات التي أنشأها العقيد معمر القذافي " لحماية" ثورة الفاتح لسنة 1969
الحرس الثوري	الميليشيات الأمنية في ظل حكم القذافي
الثوار	الإسم الشعبي لمقاتلي المعارضة

المصدر: منظمة العفو الدولية، وثيقة رقم 2011/025/19، سبتمبر/أيلول، 2011، ص 6.

المراجع:

- (1) تقرير الشرق الأوسط رقم 107- 6 ، الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (V): فهم الصراع في ليبيا، حزيران/يونيو 2011، ص 10.
- (2) الأمم المتحدة وتدابير الأزمات الدولية، للدكتور " خالد بنجدي"، 2011.
- (3) نفس المرجع.
- (4) سيدة حسني، ثورة 17 فبراير: الأكثر عنفا والأكثر دموية، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، 2011، ص 29.
- (5) نور أوعلي، إشراف د. خالد بنجدي: الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي. على الرابط التالي:
<http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818> vue le :12/10/2014 a 10H40.
- (6) إبراهيم سليمان محمد أحمد بالحاج الضراط، دبلوماسي متقاعد، ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة السابع عشر من فبراير 2011، دار ومكتبة الشعب للطباعة والنشر، ط1، ليبيا: مصراتة، 2013، ص 44.
- (7) سيدة حسني، المرجع السابق، ص 39.
- (8) شريفة كلاع، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الخامس، فيفري 2014، ص 75.
- (9) يوسف الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق، اللقاء السنوي الحادي والعشرون، جامعة طرابلس، ليبيا، أغسطس 2011، ص 8.
- (10) نور أوعلي، المرجع السابق.
- (11) عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط، 22- 23 كانون الثاني/يناير، 2014، ص 3.
- (12) عاشور شوايل، نفس المرجع، ص 3.
- (13) شيماء عبد الفتاح، آفاق افريقية: الاقتصاد الليبي بعد الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، 2013، ص 91.
- (14) شيماء عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 92.

- (15) نور أوعلي، المرجع السابق، ص 13.
- (16) بوحنية قوي، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة (الجزء الثالث)، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير أبريل 2014، ص 3
- (17) نور أوعلي، المرجع السابق، ص 13.
- (18) إبراهيم سليمان الضراط، المرجع السابق، ص 113.
- (19) نفس المرجع، ص 88.
- (20) نفس المرجع، ص 128.
- (21) عبید إمیجن، تقارير: انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر/ تشرين الأول، 2014، ص 3.
- (22) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ليبيا ومخاوف الإنزلاق في طريق الإقتتال الأهلي الشامل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو، 2014، ص 1.
- (23) + (24) + (25) نفس المرجع، ص 2، ص 3، ص 4.
- (26) عاشور شوايل، المرجع السابق، ص 9 - 10.